«الإخوان» تدعو لقبول نتيجة الاستفتاء على الدستور المصري أياً كانت.. و6 أبريل: استمرار إجرائه في موعده مناورة سياسية الغرض منها خداع الشعب

المعارضة تدعو لتظاهرات غداً رفضاً للاستفتاء و«القوى الإسلامية» ترد بمليونيتين في اليوم نفسه

أفراد من الجيش المصري يمنعون مواطنين من تجاوز الجدار الاسمنتي المبني أمام قصر الاتحادية الرئاسي أمس (ا.ب)

القاهرة ـ وكالات: تصاعدت ردود الأفعال الغاضبة من جانب المعارضة المصرية أمس عقب استبدال الرئيس المصري د.محمد مرسي الإعلان الدستوري الذي أصدره الأسبوع الماضي بإعلان جديد وإصراره على الإبقاء على موعد الاستفتاء على مشروع الدستور كما هو السبت المقبل، فمن جانبها، أعلنت «جبهة الإنقاذ الوطني»، والتي تضم رئيس حزب الدستور د.محمد البرادعي وزعيم التيار الشعبي حمدين صباحي والمرشح الرئاسي السابق عمرو موسى، عقب اجتماع مطول انها ترفض الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد ودعت الى مظاهرات حاشدة في أنحاء مصر غدا الثلاثاء. ورفضت الجبهة التي تضم عددا من الأحزاب والحركات السياسية في بيان إعلانا دستوريا جديدا أصدره مرسي أمس الأول قائلة انه يمثل «تحايلا والتفافا على مطالب الجماهير».

في المقابل، وردا على التظاهرة التي أعلنتها المعارضة، قرر ائتلاف القوى الإسلامية المكون من العديد من الأحزاب والحركات الإسلامية بينها «الإخوان»، تنظيم مليونيتين غدا دعما للاستفتاء و«الشرعية» بحسب ما أعلن محمود غزلان المتحدث الإعلامي باسم الإخوان المسلمين، وأضاف: سينظم ائتلاف القوى الإسلامية مليونيتين الثلاثاء تحت شعار «نعم للشرعية ونعم للوفاق الوطني». وقد كانت جماعة الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي قد رحبا بالإعلان الدستوري الجديد، وأكدا أنهما يقبلان بنتيجة الاستفتاء على الدستور أيا كانت النتيجة.

وقال د.محمود غزلان المتحدث الإعلامي باسم الإخوان المسلمين إن الجماعة ترحب بنتائج الحوار، وتؤكد أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة والمتحضرة لحل المشكلات والوصول إلى نتائج مرضية تحقق مصالح الشعب والوطن.

وأضاف ان الجميع لابد أن يحترم الإرادة الشعبية ويلتزم بقواعد الديموقراطية، موضحا أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطات، وهو الحكم بين المختلفين السياسيين، «لذلك ينبغي الذهاب إلى صناديق الاستفتاء للإدلاء بالرأي بشأن مشروع الدستور الجديد، تمهيدا للذهاب إلى الانتخابات البرلمانية، من أجل تحقيق الاستقرار».

وأشار إلى أن الإعلان الدستوري الذي صدر في نوفمبر 2012 والذي أثار كثيرا من الجدل والاحتقان تم إلغاؤه بالإعلان الدستوري الذي صدر أمس، «ومن ثم لم يعد هناك مبرر للإثارة والاحتقان وشحن الجماهير ضد ذلك الإعلان السابق للتظاهر ضده». وشدد غزلان على أن جماعة الإخوان المسلمين ترفض كل مظاهر العنف والبلطجة التي وصلت لحرق المقرات وتخريبها وقتل الشباب وإصابة الآلاف وإثارة الفتن والفوضى في البلاد، وتعلن من الآن أنها ستقبل نتيجة الاستفتاء أيا كانت.

وطالب غزلان من وصفهم بالآخرين بأن يعلنوا موافقتهم على نتيجة الاستفتاء، مؤكدا ان هذه هي أول أساسات الديموقراطية واحترام الشعب، فهل يقبلون أم يستمرون في سياسة الحشد والتظاهر والتهديد والتخريب والحرق، مؤكدا ان هذا هو ما يكشف الحقائق أمام الشعب ليعلم من الحريص على مصلحة الشعب والوطن ومن الذي ينفذ أجندات معينة ويحرص على المصالح الخاصة.

في السياق نفسه، قال م.جلال مرة أمين عام حزب النور امس الأحد إن الرئيس محمد مرسي ونائبه المستشار محمود مكي قدما مصلحة مصر على كل المصالح.

وأضاف م.جلال مرة الذي حضر الحوار الوطني مع الرئيس مرسي أمس ممثلا لحزب النور «إن الرئيس قال في بداية الاجتماع طريق التغيير وبناء مؤسسات الدولة وتحقيق مصالح مصر العليا».

في المقابل، قال مؤسس التيار الشعبي والمرشح السابق لرئاسة الجمهورية المصرية حمدين صباحي ان ديبلوماسيين مصريين جددوا رفضهم الإشراف على الاستفتاء في الخارج، فيما أعلن الإخوان المسلمون انهم سينظمون وقفة وسلاسل بشرية عند المقر الرئيسي للجماعة في المقطم تأييدا لنتائج الحوار التي انتهت بإلغاء الإعلان الدستوري، كما دعت المعارضة الى مسيرات احتجاجية باتجاه قصر الاتحادية.

من جانبها، اعلنت حركة 6 ابريل احد مكونات جبهة الانقاذ رفضها للاعلان الدستوري الجديد، وقالت ان القوى السياسية والشخصيات التي شاركت في الحوار الرئاسي «لا تمثل بأي شكل من الاشكال الحشود الموجودة في ميادين الثورة وهم لا يمثلون الا انفسهم».

واضافت في بيان ان «ما صدر من قرارات خاصة بإلغاء الاعلان الدستوري القديم مع استمرار آثاره واستمرار اجراء الاستفتاء على الدستور في موعده هو مناورة سياسية الغرض منها خداع الشعب». واعلنت الحركة استمرار التظاهر والاعتصام لوقف الاستفتاء على «دستور الاخوان».

الى ذلك، تلقت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة امس أول دعوى قضائية تطعن على الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس محمد مرسي، وهي الدعوى التي أقامها المحامي مرتضى منصور، وطالب فيها بوقف تنفيذ وإلغاء الإعلان الدستوري، استنادا إلى أنه «يخالف الدستور والقانون ومشوب بعيب إساءة استعمال السلطة والاعتداء على القضاء والتدخل في أعماله وإهدار حجية الأحكام القضائية» وذلك بحسب ما ورد بالدعوى.

مع القوى السياسية إنه لا توجد خطوط حمراء وما تتفقون عليه سأوقع عليه، وقد أوفى بما وعد به حيث قال إنه لن يبدي رأيا مخالفا لما اتفق عليه، حرصا على مصلحة مصر وحقنا للدماء».

واستنكر مرة أمين عام حزب النور موقف بعض القوي السياسية من نتائج الحوار الوطني والذي أتبعه إصدار إعلان دستوري جديد.

وقال «إن الذي يحرك المشهد الآن أناس يريدون فقط عودة عجلة التحول والتغيير للوراء ويريدون عودة الدولة بكل مؤسساتها للنظام السابق.. إنهم يريدون أن تستمر مصر بلا دستور وبدون استكمال مؤسسات الدولة حتى تعيش في حالة من عدم الاستقرار ليس فقط من أجل إسقاط الرئيس، ولكن من أجل إسقاط المشروع الإسلامي بأكمله، فهذا الذي يرضيهم ولكننا لن نسمح بذلك.. إننا سنسير في تسامحا، ومع اولئك الذين يريدون (تطبيق) الشريعة. لكن بطريقة او بأخرى ها هو الموقع الذي تقف فيه الادارة اليوم».

ويذكر المسؤولون الاميركيون الذين يواصلون التعبير عن قلقهم ان الرئيس المصري تعهد باحترام اتفاقية السلام الموقعة مع اسرائيل في 1979، وهي اولوية مطلقة بالنسبة لواشنطن.

يبقى ان الموقف الاميركي يتباين مع لهجة الاوروبيين الاكثر حزما، فقد انتقدت فرنسا المرسوم غداة صدوره في 22 نوفمبر الماضي.

وهددت ألمانيا باعادة النظر في مساعدتها للتنمية على ضوء التقدم الديموقراطي في البلاد.

وندد رئيس البرلمان الاوروبي مارتن شولتز من جهته بـ«انقلاب»، ودعا الى قطع الاموال عن مصر.

ويجمد الكونغرس الاميركي حاليا مساعدة مالية بقيمة 450 مليون دولار للحكومة المصرية، لكن على الرغم من دعوة بعض النواب لا تعتزم الحكومة اعادة النظر في شيك بقيمة 1,3 مليار دولار يرسل كل سنة الى الجيش المصري.

وقال ديبلوماسي اوروبي طلب عدم كشف هويته في هذا الصدد ان «الولايات المتحدة تقيم علاقة مختلفة مع مصر، فهي ترتبط بتعاون عسكري كبير مع الجيش المصري، ونفهم ان يكون (موقفها) اكثر تراجعا من الاتحاد الاوروبي».

نص الإعلان الدستوري الجديد

القاهرة ـ أ.ش.أ: فيما يلي نص الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس محمد مرسي الليلة قبل الماضية في ختام جلسات الحوار الوطني الذي جرى أمس بقصر الاتحادية.

إعلان دستورى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 من فبراير سنة 2011

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 11 من أغسطس سنة 2012

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 21 من نوفمبر سنة 2012

قرر:

(المادة الأولى): يلغى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 2012 اعتبارا من اليوم، ويبقى صحيحا ما ترتب على ذلك الإعلان من آثار.

(المادة الثانية): في حالة ظهور دلائل أو قرائن جديدة تعاد التحقيقات في جرائم قتل، والشروع في قتل، وإصابة المتظاهرين، وجرائم الإرهاب التي ارتكبت ضد المواطنين في المدة الواقعة بين يوم 25 يناير 2011، ويوم 30 يونيو 2012، وكان ارتكابها بسبب ثورة 25 يناير أو بمناسبتها أو متعلقا بها.

فإذا انتهت التحقيقات إلى توافر أدلة على ارتكاب الجرائم المذكورة أحالت النيابة العامة القضية إلى المحاكم المختصة قانونا، ولو كان قد صدر فيها حكم نهائي بالبراءة أو برفض الطعن بالنقض المقام من النيابة العامة على حكم البراءة.

(المادة الثالثة): في حالة عدم موافقة الناخبين على مشروع الدستور، المحدد لاستفتاء الشعب عليه يوم السبت الموافق 15 من ديسمبر 2012، يدعو رئيس الجمهورية، خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر، لانتخاب جمعية تأسيسية جديدة، مكونة من مائة عضو، انتخابا حرا مباشرا.

وتنجز هذه الجمعية أعمالها خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ انتخابها. ويدعو رئيس الجمهورية الناخبين للاستفتاء على مشروع الدستور المقدم من هذه الجمعية خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ تسليمه إلى رئيس الجمهورية.

وفي جميع الأحوال تجرى عملية الفرز وإعلان نتائج أي استفتاء على الدستور باللجان الفرعية علانية فور انتهاء عملية التصويت، على أن يعلق كشف بكل لجنة فرعية موقعا من رئيسها، يشتمل على نتيجة الفرز.

(المادة الرابعة): الإعلانات الدستورية، بما فيها هذا الإعلان، لا تقبل الطعن عليها أمام أي جهة قضائية، وتنقضي الدعاوى المرفوعة بهذا الشأن أمام جميع المحاكم.

(المادة الخامسة): ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

مقاتلات تخترق حاجز الصوت فوق القاهرة والجيش يؤكد حياده

آليات الجيش لم تغادر مواقعها أمام القصر الرئاسي أمس (رويترز)

القاهرة ـ أ.ف.ب: خرقت مقاتلات حربية عدة جدار الصوت فوق القاهرة على ارتفاع منخفض امس في اطار تدريبات لصد «هجمات معادية» وتأمين الاهداف الحيوية والمنشآت المهمة بالدولة بحسبما افاد مصدر رسمي.

وقالت وكالة انباء الشرق الاوسط ان الفريق الاول عبدالفتاح السيسي القائد العام وزير الدفاع والانتاج الحربي شهد امس تدريبات تضمنت «اقلاع تشكيلات جوية من عدد من القواعد الجوية في توقيت متزامن لصد الهجمات الجوية المعادية» و«تأمين الاهداف الحيوية والمنشآت المهمة بالدولة التي تقع في نطاق المسؤولية».

وكانت القوات المسلحة المصرية اصدرت اول من امس بيانا دعت فيه للحوار للوصول إلى توافق «يحقق مصالح الوطن والمواطنين»، مؤكدة انها لن تسمح بدخول البلاد في «نفق مظلم».

واكد السيسي امس ان «القوات المسلحة هي ملك للشعب وهي جزء من الدولة المصرية تضع مصلحة الوطن وامنه القومي فوق كل اعتبار وتؤدي مهامها الوطنية بكل نزاهة وحيادية لا تنحاز لأي طرف او فصيل سوى الشعب المصري»، مؤكدا «ضرورة تكاتف الجميع وان يكونوا يدا واحدة للحفاظ على وحدة الوطن واستقراره ومواجهة التحديات التي تهدد الامن القومي المصري».

وكانت طائرات حربية اخترقت جدار الصوت فوق القاهرة ومحافظات مصرية اخرى في نهاية اكتوبر الماضي.

وقال المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة المصرية حينها انها اجراءات لاختبار قدرة وسائل الانذار وقوات الدفاع الجوي على تأمين المجال الجوي المصري.

الى ذلك، تبدي الولايات المتحدة موقفا حذرا للغاية منذ بدء الازمة بين الرئيس المصري د.محمد مرسي والمعارضة، لاسيما ان الرئيس باراك اوباما يفضل على ما يبدو الحفاظ على علاقته مع نظيره طالما لم يتضح المخرج من الأزمة.

ويكشف هذا الموقف الحذر التوتر بين المصالح الاميركية في المنطقة والرغبة في دعم نشر الديموقراطية فيها بعد دعم حسني مبارك طيلة ثلاثة عقود.

وكتب المعلق ديفيد انياتيوس في صحيفة «واشنطن بوست»: «خلال كل هذه الانتفاضة اعتمدت ادارة اوباما بغرابة موقفا متحفظا».

واضاف «من الجنون ان تبدو واشنطن منحازة ضد اولئك الذين يريدون مصر اكثر تقدما واكثر

«حقوق الإنسان» بنقابة المحامين تطالب بسرعة القبض عليهم

النيابة تحقق في اتهام البرادعي وحمدين وموسى بالخيانة العظمى

العربية.نت: أمر النائب العام المستشار طلعت عبدالله نيابة أمن الدولة العليا بالتحقيق في البلاغ المقدم من لجنة حقوق الإنسان بنقابة المحامين ضد محمد البرادعي رئيس حزب الدستور، وحمدين صباحي، وعمرو موسى، المرشحين الخاسرين في انتخابات الرئاسة، لاتهامهم بالخيانة العظمى والتآمر والانقلاب على الشرعية. وبحسب صحيفة «اليوم السابع» تضمن البلاغ أن المشكو منهم قاموا بالتغرير ببسطاء الشعب وحشدهم للقيام بمظاهرات واعتصامات ضد نظام الحكم، ومحاولة اقتحام القصر الجمهوري، مما أدى إلى اشتباكات عنيفة بين مؤيدين ومعارضين للرئيس مرسي، أسفرت عن سقوط العديد من القتلى والمصابين، لذا طالبت اللجنة بسرعة القبض عليهم والتحقيق معهم وإحالتهم للجنايات، طبقا لنص المادة 77 من قانون العقوبات لارتكابهم أفعالا تؤدى للمساس بسلامة الوطن ووحدته.

وكانت لجنة الحريات قد ذكرت في بلاغها الذي حمل رقم 15067 عرائض النائب العام أن المشكو منهم ارتكبوا جرائم في حق الشعب المصري، وتآمروا على الانقلاب بالقوة على شرعية د.محمد مرسي رئيس الجمهورية المنتخب بإرادة الشعب.

البورصة المصرية تربح 9,7 مليارات جنيه ومؤشرها الرئيسي يقفز 4,4٪

القاهرة ـ كونا: نجحت البورصة المصرية لدى اغلاق تعاملات امس في تعويض جميع خسائرها التي منيت بها في آخر جلسات الأسبوع الماضي على خلفية الأحداث التي شهدها محيط قصر الاتحادية.

وقال التقرير اليومي للبورصة ان رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالبورصة ربح ما يزيد على 9,7 مليارات جنيه ليصل الى 350,5 مليار جنيه مقابل خسائر بلغت 340,8 مليار جنيه بنهاية تعاملات الخميس الماضي.

وأنهى مؤشر البورصة المصرية الرئيسي (ايجي اكس 30) تعاملات امس على ارتفاع نسبته 4,4٪ ليصل الى 5051,96 نقطة.

وزاد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة (ايجي اكس 70) بنسبة 2,57٪ مسجلا 438,61 نقطة، كما ارتفع مؤشر (ايجي اكس 100) الأوسع نطاقا بنسبة 3,4٪ مسجلا 740,57 نقطة وسط تعاملات بلغت 268,2 مليون جنيه.

وأشار التقرير الى ان توافق القوى الوطنية التي شاركت في الحوار مع الرئيس محمد مرسي أمس بشأن الاعلان الدستوري الجديد والذي ألغى المواد الخلافية عزز ثقة المستثمرين بالسوق ودفعهم للقيام بعمليات شراء مكثفة خاصة من قبل المستثمرين الأجانب.

صفوت البياضي رئيس الكنيسة الإنجيلية يدعو للمشاركة في الاستفتاء على الدستور

الكنائس المصرية ترفض الإعلان الدستوري الجديد

العربية.نت: رفضت الكنائس المصرية الثلاث «الإنجيلية والكاثوليكية والأرثوذكسية»، الإعلان الدستوري الجديد، لأنه لم يتطرق لتأجيل الاستفتاء على مسودة الدستور.

وقال الأب رفيق جريش، المتحدث الإعلامي للكنيسة الكاثوليكية، بحسب «اليوم السابع» إن الكنائس كانت تفضل أن يتم تأجيل الاستفتاء، خاصة أن فقهاء دستوريين أكدوا أن موعد الاستفتاء يوم 15 من الشهر الجاري موجود بالإعلان الدستوري الذي استفتي عليه الشعب بصيغة إرشادية وليس إلزامية.

متسائلا، لماذا يتم الأخذ بحرفية النص، في حين أن أوضاع البلاد غير مستقرة ولا يوجد هدوء في الشارع حتى الآن، ولم يتم التوافق على مسودة الدستور أيضا.

وأضاف جريش، ان الاستفتاء على الدستور في ظل تلك الأوضاع غير حكيم، خاصة أن مواد الدستور الخلافية لم تحل بعد، وأغلبية الشعب لم يقرأ الدستور، لذا كان من الأولى، أن يتم وضع خطة لمناقشته بين جموع الشعب عبر مؤتمرات وندوات شعبية حتى يفهموه، خاصة أن نسبة الأمية كبيرة بين الشعب المصري، ومن الممكن التلاعب بهؤلاء واستخدام أصواتهم من قبل فصيل بعينه، وشدد جريش على أن الدستور هو محور الإعلان الدستوري السابق للاستفتاء، وكان بلا توافق.

المقاطعة ليست حلاً

من جهته، تساءل صفوت البياضي، رئيس الكنيسة الإنجيلية، عن الفائدة من الاعتراض على الإعلان الدستوري الجديد؟، مضيفا أنه صدر ولم يتم تغيير أو تأجيل ميعاد الاستفتاء.

وأضاف البياضي، أن الحل الوحيد هو خروج الشعب المصري إلى الاستفتاء ليدلوا برأيهم في الدستور من يقول نعم ومن يقول لا، كل حسب قناعته، رافضا أي سلبية أو مقاطعة للاستفتاء، مبررا ذلك بأنه في حال مقاطعة الاستفتاء فلو خرج مليون شخص ليقولوا نعم، و10 أفراد يقولون لا، سيتم تطبيق الدستور، لذا لابد من الخروج بكثافة لإبداء الرأي، فالسلبية ستؤدي إلى تأييد الدستور الجديد.

وأكد مصدر كنسي بالكنيسة الأرثوذكسية، أن الكنيسة ترفض الإعلان الدستوري الجديد والقديم معا، وتعتبرهما خروجا على الشرعية التي جاء بها الرئيس، مضيفا أن المشكلة الأساسية في الدستور الذي سيتم الاستفتاء عليه، فالدستور هو محور وعصب الجمهورية، لذا لو مرر بشكله الحالي فسيكون ذلك كارثة على مصر.

وأوضح المصدر، أن الكنيسة لن تقاطع الاستفتاء ولن تحشد الأقباط أيضا، مدللا على ذلك بخروج الأقباط في كل التظاهرات والاعتصامات الماضية دون توجيه من الكنيسة، بل لزيادة النضج السياسي للأقباط، الأمر الذي جعلهم يشاركون شركاءهم في الوطن في جميع الأحداث المصيرية.

مجهولون يطالبون بوقف تشغيل مترو أنفاق القاهرة للضغط على الرئيس المصري

القاهرة ـ يو.بي.أي: طالب مجهولون امس بوقف تشغيل مترو الأنفاق بالقاهرة وفقا لإضراب عام تسعى التيارات المدنية إلى تنفيذه رفضا لإعلان دستوري جديد أصدره الرئيس المصري محمد مرسي.

وقالت مصادر تعمل بجهاز مترو الأنفاق ليونايتد برس انترناشونال إن عددا من الشباب طالبوا من إدارة الجهاز في محطتي الشهداء والسادات المركزيتين بوقف تشغيل المترو في القاهرة الكبرى (تشمل مدن القاهرة والجيزة والقليوبية) تنفيذا لمطالب القوى السياسية المدنية ببدء إضراب عام احتجاجا على إصدار مرسي لإعلان دستوري جديد أمس الاول وعدم إلغاء الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد.

وأوضحت المصادر أن الشباب يحاولون إقناع إدارة جهاز تشغيل مترو الأنفاق بالمشاركة في إضراب عام في البلاد كنوع من الضغط على الإدارة السياسية في البلاد لإلغاء مفاعيل إعلان دستوري أصدره مرسي في نوفمبر الفائت وإعلان جديد أصدره مساء أمس الاول السبت وإلغاء الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد.

وتشهد غالبية المناطق في مصر تظاهرات واحتجاجات سلمية لمطالبة مرسي بإسقاط الإعلان الدستوري الذي يعتبرونه ترسيخا لحكم الفرد وتأسيسا لحكم المطلق في البلاد وإلغاء الدعوة لاستفتاء على مشروع دستوري جديد يرون فيه تعبيرا عن مصالح تيار الإسلام السياسي دون غيرهم.